٢ ـ **تحث** بشدة المجتمع الدولي على مواصلة القيام ، بسرعة وفعالية ، بتقديم المساعدة المالية والمادية والتقنية اللازمة لتعزيز القدرات الفردية والجماعية لدول خط المواجهة والدول الأخرى المجاورة على تحمل آثار التدابير الاقتصادية التي تتخذها جنوب افريقيا أو التي يتخذها المجتمع الدولي ضد جنوب افريقيا ، وذلك وفقاً لخططها واستراتيجياتها الوطنية والإقليمية ؛

٣ ـ **تطلب** إلى الأمين العام مواصلة تعبئة أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة حتى يمكن لها أن تلبي طلبات المساعدة التي يمكن أن تصلها قريباً من دول منفردة أو من المنظمات دون الإقليمية ذات الصلة ، وتحث كذلك جميع الدول على الاستجابة لهذه الطلبات بطريقة إيجابية ؛

٤ ـ **تناشد** جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة تقديم الدعم لبرامج الطوارىء الوطنية والجماعية التي تعدها دول خط المواجهة والدول الأخرى المجاورة للتغلب على المشاكل الحرجة الناشئة عن الحالة في جنوب افريقيا ؛

٥ ـ **تحيط علماً مع التقدير** بالمساعدة المقدمة إلى دول خط المواجهة من جانب البلدان المانحة والمنظمات الحكومية الدولية ؛

٦ ـ **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٩٦
١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

٢٠٢/٤٢ ـ المساعدة الخاصة المقدمة لمليف لأغراض الإغاثة في حالات الكوارث وتقوية دفاعاتها الساحلية

إن الجمعية العامة ،

إذ يساورها بالغ القلق للدمار الذي سببته لأرخبيل ملديف موجات مدية غير متوقعة في شهور نيسان/أبريل وحزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ،

وإذ تدرك بعمق الأخطار التي تهدد بها حركة المد هذه جزر ملديف المنخفضة السطح وسكان تلك الجزر ،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة بدء اتخاذ تدابير حمائية عاجلة لتقليل المخاطر التي تسببها تلك الحوادث المفجعة ،

وإذ تلاحظ أن ملديف من أقل البلدان نمواً ، وأن مواردها الطبيعية محدودة للغاية ، كما يقوم هيكلها الاقتصادي على قاعدة ضيّقة ،

واعترافاً بالجهود التي تبذلها ملديف حكومة وشعباً لتحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد والتعجيل بها ،

وإذ تحيط علماً بعمليات الإغاثة في حالات الطوارىء التي تضطلع بها حكومة ملديف لمساعدة المتضررين في أحداث نيسان/أبريل وحزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، وبتصميمها على تقوية دفاعاتها في مواجهة مثل هذه الكوارث في المستقبل ،

واقتناعاً منها بضرورة الحلول الطويلة المدى ،

١ ـ **تعرب عن امتنانها** للدول والمنظمات التي قدمت الدعم والمساعدة إلى حكومة ملديف فيما اضطلعت به من أعمال الإغاثة وأعمال التأهيل اللاحقة ؛

٢ ـ **توجه نظر** المجتمع الدولي إلى ضرورة تقديم المزيد من الموارد لتنفيذ خطة العمل الوقائي المتوخاة ، وإلى أن المساعدة التي تم تقديمها أو التعهد بها لا تفي بالاحتياجات ؛

٣ ـ **تطلب** إلى الوكالات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المساهمة في وضع وتنفيذ برنامج عمل مخطط ؛

٤ ـ **تناشد بقوة** المجتمع الدولي أن يتبرع بسخاء تحقيقاً لذلك الهدف ؛

٥ ـ **تطلب** إلى الأمين العام أن يعمل ، وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ١٩٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، على تعبئة الدعم والمساعدة الدوليين تعزيزاً للجهود التي تبذلها حكومة ملديف لتنفيذ خطة العمل ؛

٦ ـ **تطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٩٦
١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

٢٠٣/٤٢ ـ تقديم المساعدة إلى السلفادور

إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها قراريها ٢/٤١ المؤرخ في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ بشأن تقديم المساعدة الطارئة إلى السلفادور ، و ١٩٤/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ الذي ناشدت فيه جميع الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تساهم في تعمير السلفادور وتنميتها ،

وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ الذي حث فيه المجلس الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على مواصلة الإسهام بسخاء في تعمير السلفادور ،

وقد نظرت في التقرير الموجز للأمين العام عن أنشطة المساعدة الإنسانية الدولية المقدمة إلى السلفادور[٩٨] ،

وإذ يساورها القلق لعدم إزالة الآثار الخطيرة المترتبة على الزلزال الذي وقع في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، بالرغم من الجهود التي بذلتها السلفادور حكومة وشعباً ، فضلاً عن المساعدات الدولية التي تلقتها ،

وإذ يساورها القلق أيضاً لأن الجهود التي تبذلها حكومة السلفادور قد قيدتها وعاقتها المشاكل الاقتصادية والمالية الخطيرة القائمة ، التي تفاقمت نتيجة للانخفاض الكبير في الصادرات من المنتجات الزراعية ، إضافة إلى الظروف غير المواتية السائدة في الأسواق الدولية ،

واقتناعاً منها بالأهمية الفائقة للمساعدة والتعاون الدوليين في عمليات التعمير الوطني التي تعقب الأضرار الناجمة عن كوارث طبيعية ،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي اتخاذ تدابير مناسبة لتقديم المساعدة والتعاون بشكل فعّال بغية التشجيع على تأهيل وإنعاش وتنمية الدول الأعضاء التي تعاني من كوارث طبيعية ،

١ - **تعرب عن امتنانها** للأمين العام لما بذله وما اتخذه من تدابير فيما يتعلق بتقديم المساعدة الدولية إلى السلفادور ؛

٢ - **تعرب عن امتنانها أيضاً** للممثل الخاص للأمين العام لأنشطة الإغاثة الدولية في السلفادور والفريق العامل معه ، للأعمال والأنشطة المضطلع بها فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى السلفادور ؛

٣ - **تعرب عن امتنانها** للدول والمنظمات التي أسهمت في تعمير السلفادور ؛

٤ - **تلاحظ مع القلق** أن المساهمات التي قدمها المانحون بشكل ثنائي ومتعدد الأطراف لم تكف لتلبية الاحتياجات العاجلة التي تواجهها حكومة السلفادور ، مما يستلزم تقديم مساعدات إضافية ؛

٥ - **تحث** الحكومات والمؤسسات في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على مواصلة الإسهام بسخاء في تعمير السلفادور ، ولاسيما عن طريق تقديم المنح والقروض المنخفضة الفوائد والطويلة الأجل ، بالنظر إلى احتياجات البلد وموارده المحدودة ؛

٦ - **تطلب** من جميع الحكومات والهيئات والمنظمات المعنية تقديم التبرعات على سبيل الاستعجال ، سواءً بصورة مباشرة أو عن طريق الممثل الخاص للأمين العام ، بغية العمل بصورة كافية على تخفيف الآثار التي خلفها الزلزال في السلفادور ؛

٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ أية تدابير يراها ضرورية لتعزيز تنفيذ هذا القرار وذلك للتعجيل بعملية تعمير السلفادور ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين .

الجلسة العامة ٩٦
١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

٤٢/٢٠٤ ـ تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة لأمريكا الوسطى

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٤٢/١ المؤرخ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، والمعنون « الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم » ، ولاسيما الفقرة ٦ التي حثت فيها المجتمع الدولي على زيادة المساعدة التقنية والاقتصادية والمالية المقدمة إلى بلدان أمريكا الوسطى وطلبت إلى الأمين العام أن يعمل على وضع خطة خاصة للتعاون لأمريكا الوسطى ،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة إلى الإسهام الفعّال في تحقيق السلم والتعاون واحترام حقوق الإنسان ، وإلى الأخذ بالأساليب الديمقراطية والتعددية الحقيقية ، وإلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهي شروط لا غنى عنها لتأمين رفاه شعوب منطقة أمريكا الوسطى ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الحالة في أمريكا الوسطى[٩٩] ، ولاسيما فيما يتصل بضرورة تنفيذ خطة عاجلة للتعمير والتنمية الاقتصادية للمنطقة على نطاق واسع تيسر بدورها حل الأزمة السياسية والأمنية التي تواجه المنطقة ،

وإذ تشير إلى أحكام الاتفاق الأخير بشأن « إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى »[١٠٠] ، الذي وقعه رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى في مدينة غواتيمالا في ٧

---

(٩٨) انظر : A/42/442 ، الفرع الخامس ـ باء .

(٩٩) A/42/127-S/18686 . وللاطلاع على النص المطبوع ، انظر : **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والأربعون ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٧** ، الوثيقة S/18686 .

(١٠٠) A/42/521-S/19085 ، المرفق . وللاطلاع على النص المطبوع ، انظر : **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والأربعون ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٧** ، الوثيقة S/19085 ، المرفق .